

دراسة في العلاقات بين الدين والحكومة بناء على تحليل مصدر الشرعية من منظور نهج البلاغة

ناصر محمدی^{١*}، سيد سراج الدين صالحی^٢، كاظم قاضي زاده^٣

تأريخ القبول: ١٤٤٢/٠٦/١٨

تأريخ الاستلام: ١٤٤١/٠٩/١٥

١. أستاذ مشارك في قسم الشريعة بجامعة بيام نور، بجامعة بيام نور تهران، ايران

٢. طالب الدكتوراه في علوم ومعارف نهج البلاغة، بجامعة بيام نور تهران، ايران

٣. أستاذ مساعد في قسم القرآن والحديث بجامعة تربيت مدرس، تهران، ايران

Original Research

Investigating the Relationship Between Religion and Government Based on the Analysis of the Source of Legitimacy from the Perspective of Nahj Al-Balagha

Nasser Mohammadi^{1*}, SayYed Seraj-Al Din Salehi², Kazem Ghazizadeh³

Received: 2020/05/09

Accepted: 2021/02/01

1. Associate Professor at Payame Noor University, Tehran, Iran

2. Ph.D. Student in Nahj-ul-Balagha Sciences and Education at Payame Noor University, Tehran, Iran

3. Faculty Member in Quran and Hadith Department at Tarbiat Modares University, Tehran, Iran

10.30473/ANB.2021.59036.1268

Abstract

One of the most controversial issues among Muslim thinkers, especially in recent decades, has been the question of the legitimacy of government and its relationship to religion which in response, some believe that religion, despite interfering in politics, has nothing to do with government and the legitimacy of government is not an issue to which religion has responded. Contrary to other scholars who believe that religion also views the government and addresses the issue of government legitimacy, the present article, by analyzing the origin of government legitimacy as the main point of intersection of religion and government, seeks to prove the hypothesis that at this point the involvement of religion is not complete; religion and government have something in common at this point, so that the non-religious aspect prevails over the religious aspect. For this reason, by focusing on Nahj al-Balagha as the best source of narration for research in this field and with the method of hadith jurisprudence and the use of historical evidence and assuming the involvement of religion in politics, it has cited the most valid evidence inferred from Nahj al-Balagha and has found Amir al-Mu'minin Ali's definitive conduct indicative of the dual divine-democracy legitimacy of the government with the dominance of the democratic dimension.

Keywords: Government, Legitimacy, Acceptability, Democracy, Nahj al-Balagha.

الملخص

كانت شرعية الحكومة وعلاقتها بالدين من أكثر القضايا إثارة للجدل بين المفكرين المسلمين، خاصة في العقود الأخيرة. ورداً على ذلك، يعتقد البعض أن الدين - رغم من انحراجه في السياسة - لا علاقة له بالحكومة وأن شرعية الحكومة ليست بقضية استجاب لها الدين. فعلى عكس ذلك، العلماء الآخرون الذين يعتقدون أن للدين أيضاً رأياً في الحكومة وهو يتناول أيضاً قضية شرعية الحكومة. فتسعى هذه المقالة، من خلال تحليل أصل شرعية الحكومة باعتبارها التقاطع الرئيسي بين الدين والحكومة، إلى إثبات الفرضية القائلة بأن مشاركة الدين في هذه المرحلة ليست بكاملة وأن العلاقات بين الدين والحكومة في هذه المرحلة هي عامة وخاصة، إذ يسود الجانب اللاديني على الجانب الديني. فلهذا السبب، من خلال التركيز على نهج البلاغة كأفضل مصدر روائي للبحث في هذا المجال ومن خلال منهج فقه الحديث واستخدام الأدلة التاريخية وافتراض انحراط الدين في السياسة، يستشهد هذا البحث بأصدق الأدلة المستخرجة من نهج البلاغة ويشير إلى أن السيرة الذاتية المحددة لأمر المؤمنين (ع) تدل على الشرعية المردوجة الإلهية الشعبية المقترنة بميمنة الوجه الشعبي.

الكلمات الدلالية: الحكومة، الشرعية، الشعبية، الديمقراطية، نهج البلاغة.

المقدمة

لفصل الدين عن السياسة، ولكن من بين المفكرين الذين يؤمنون بعلاقة الدين بالسياسة ولا يرون أنهما منفصلان، هناك اتجاهان:

(أ) علماء يربطون بين الحكومة والدين بالإضافة إلى اندماج الدين والسياسة، ويعتبرونهما لا ينفصلان.

(ب) هم المفكرون الذين يؤكدون على العلاقات بين السياسة والدين، ويدعون إلى فصل الحكومة عن الدين، ويعتقدون أن الحكومة ليست من شؤون دين.

إن أهم سبب لمن يؤمن بتدخل الدين في الحكومة يعود إلى مصدر شرعية الحكومة، وفي الحقيقة تحديد مهمة مصدر شرعية الحكومة يحدد العلاقات بين الدين وحكومة. كما أن الإمام الخميني يقدم الحكومة كمسألة دينية على هذا الأساس (الخميني، د. ت، ٢٥-٢٨). من ناحية أخرى، يعتقد بعض المفكرين، بمن فيهم آية الله حسين علي منتظري، أن مصدر شرعية الحكومة لا يمكن أن يبرر العلاقات بين الدين والحكومة. بافتراض وقبول العلاقات بين الدين والسياسة، يذهب هذا المقال إلى نهج البلاغة الشريف لفحص أصل شرعية الحكومة، وكيفية استعادة العلاقات بين الدين والحكومة بكلمات وأخلاق أمير المؤمنين علي عليه السلام، وأخيراً توصلنا في هذا المقال إلى هذا الاستنتاج الذي يفيد بأن العلاقات بين الدين والحكومة لها جانب عام وخاص، أي جزء من شرعية الحكومة ديني وجزء آخر منها غير ديني. إن الجانب غير الديني والشعبي هو الذي يسيطر ويتقدم على الجانب الديني. بعبارة أخرى، فإن شرعية الحكومة ليست أحادية البعد حتى في عصر الحضور، لكنها على الأقل ثنائية الأبعاد، فهي شعبية إلهية، مع التوضيح بأن بعدها الشعبي ليس مشروطاً أبداً، لكن بعدها الإلهي مشروط وتحقق إذا تم استيفاء هذه الشروط.

الهدف من الدين ودور الشعب في شرعية الحكم

هل تعتبر شرعية الحكومة إلهية بالكامل ولا يدخل فيها عنصر غير ديني؟ أليس للشعب دور في شرعية الحكومة؟ هل يمكن أن يكون هدف الدين كغاية نهائية للحكومة الدينية معياراً مناسباً لتحديد دور الناس في شرعية الحكومة الدينية؟ يعتبر أمير المؤمنين أن التربية هي

حظيت العلاقات بين الدين والحكومة بالبحث والنقاش منذ حوالي مائة عام، في نفس الوقت الذي تم فيه تأليف الكتاب المثير للجدل «الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبد الرزاق (١٨٨٨-١٩٦٦)، ولاحقاً خلال الفترة الدستورية الإيرانية، خاصة عشية النهضة الإسلامية، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، تم النظر فيها والتعليق عليها. وبالطبع لا يزال هذا النقاش أساساً في مجال الفكر السياسي للإسلام الحي بعناوين مختلفة مثل «دراسة شؤون الإمامة» و«دراسة دور الشعب في الحكم الإسلامي» و«دراسة العلاقات بين الإمامة والخلافة»، لكن هذا الاختلاف في التفسيرات لم يخلق فرقاً كبيراً في محتوى البحث. على سبيل المثال في العنوان الأخير تعتبر «الإمامة» بوابة دخول الدين إلى السياسة و«الخلافة» بعبء المعنى الذي ظهر في اللغة السياسية للمسلمين بعد عصر الانحطاط (قادري، ١٣٧٠: ١٧) تعتبر معادلة للحكومة. ومع ذلك، فقد تم تناول عنوان «دراسة العلاقات بين الدين والحكومة» في هذه المقالة بسبب إدراجه وانتشاره في اللغة السياسية الحالية، وكذلك إمكانية التمييز بين مفهومي السياسة والحكومة.

السؤال الرئيسي حول العلاقات بين الحكومة والدين هو ما إذا كانت الحكومة هي من شؤون الدين أم لا. هل تعتبر إقامة الحكومة وكيفية إقامتها من شؤون الدين؟ هل الأنبياء ملزمون بتشكيل الحكومة تحت أي ظرف من الظروف؟ هل يعني تدخل الدين في السياسة بالضرورة انحراط الدين في الحكومة؟ من الواضح أن أولئك الذين يؤمنون بفصل الدين عن السياسة لا يرون أي علاقة بين الدين والحكومة، حيث اعتبر أناس مثل علي عبد الرزاق^١ و مهدي بازركان^٢ أن فصل الدين عن الحكومة نتيجة

١. يتأرجح عبد الرزاق بين نظريتي فصل الدين عن السياسة وقبول العلاقة بين الدين والسياسة وإنكار الحكم الديني. وبما أن وجهة نظره الأساسية كانت إنكار الخلافة في مجال الإسلام، فإن بعض حججه ليست كافية لإثبات فصل الدين عن السياسة. لكنه بشكل عام من المؤشرات المميزة للعلمانية في مجال المفكرين الإسلاميين. (قاضي زاده، ١٣٩٤: ٢٩)

٢. وقد تم التعبير عن هذا الرأي كثيراً في خطابات بازركان وفي بداية الحركة الإسلامية، وبالتالي فإن بعض محتوياته ليست غامضة ولا تجيب على أسئلة اليوم، كما تغيرت بعض آرائه. (المصدر نفسه: ٣٠)

داوود انا جعلناك خليفة في الارض ﴿٢٦﴾، لكن الجنس البشري، على عكس الأنبياء والأولياء، يتميز بهذه الصفات بواسطة التربية الإعدادية^٢ في مدرسة الوسطاء، لأن البشر خلقوا بشكل مستقل والتربية الإيجابية^٣ للجنس البشري ليس لها ما يبررها؛ في الواقع، باستثناء حالة رب الأرباب، وفي حالات استثنائية ووفقاً لقاعدة اللطف، لا يمكن لأحد أن يكون مسؤولاً عن التربية الإنسانية الإيجابية، باستثناء الأنبياء والأولياء، وجميع البشر يتعلمون بالإعداد؛ وهذا يعني أنه يتم توفير أرضية لتنمية المواهب البشرية، وإزالة معوقات التربية من الطريق، حتى تتم رعاية مواهب الإنسان في تلك الظروف بإرادته ورجبته.

الهدف النهائي من إرسال الرسل ما هو إلا تثقيف العباد وتربيتهم، فقد أرسلوا لعلاج أمراض العقل البشري وفضرة الإنسان^٤ كما بين الإمام علي عليه السلام، وإزالة حواجز العقل ونفض غبار الإهمال عن قلب الإنسان^٥، وتهيئة الأرض لتربية الإنسان، حتى ينال الموهوب بمشيئته ورجبته صفات الله وكماله، ﴿و ما ارسلناك الا مبشرا ونذيرا﴾ (الفرقان/٥٦) في الواقع، الحصر في الآية المذكورة هو حصر حقيقي، أي أن الأنبياء أرسلوا فقط لغرض تربية البشر. يقول العلامة الطباطبائي في هذا الصدد: «إن الرسالة التي أوكلمها الله إلى الأنبياء ما هي إلا التبليغ [كطريقة من الطرق التربوية]، وليست أكثر من ذلك، فقد أرسل الأنبياء لتبليغ دين الله إلى الناس، لا ليكونوا أوصياء على الناس أو مسؤولين عن إيمانهم، وعليهم أن يعتبروا أن من واجبه إبعادهم عن الإعراض، وبهذه الطريقة يجب أن يجهدوا أنفسهم حتى يلجأ إليهم الناس ويقبلوا عليهم». (طباطبائي، د. تأ: ٦٨/١٨؛ ٢٣٢/١٥) بالطبع، لم يعد هذا النفي للأمر الأخرى نبويًا، ولكنه يعني أن هناك أمورًا أخرى اكتسبت وجودًا

الهدف النهائي للحكومة الدينية (الخطبة ١٠٥؛ الكلام ١٦٤) ويعتبر الأمن والرفاهية والعدالة في خدمة التربية ومن الأدوات الرامية لإنشاء منصة التربية، كما يعتبر أيضًا أن الهدف النهائي المتمثل في الدين وبعث الأنبياء هو كذلك، ووصف حياة الإنسان بأنها تربية وهداية له وقال: «فَاتَّقُوا اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ جِهَةً مَا خَلَقَكُمْ لَهُ» (الخطبة ٨٣) هل يمكن لهذا التوجه والهدف، الذي كان معيار الفكر السياسي لأعظم مفكري الشرق والغرب من أفلاطون إلى الفارابي (برزغر، ١٣٩٣: ١٣١-١٥٧)، أن يلعب دورًا حاسمًا في نشأة شرعية الحكومة؟ يُرغم أن المعيار المذكور ينظم جميع العلاقات والسلوكيات السياسية ومعيار الفهم السياسي لأمر المؤمنين علي، وهو حل خاصة في فحص مصدر شرعية الحكومة، وفيما يلي سنقوم ببيانه وتحليله بشكل عقلي ونقل.

عندما نفخ الله روحه في البشر (الحجر/٢٩)، خاطب الملائكة قائلاً: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (البقرة/٣٠). ثم تساءلت الملائكة بدهشة: كيف يمكن تحقيق ذلك، والإنسان كائن مادي، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون الخليفة قادرًا على أن يكون المستخلف والمرأة الكاملة له؟ (الأملي، ١٣٥٣: ٤٨-٤٩؛ خميني، ١٩٨٩: ٢٧) وردًا على هذا السؤال، كشف الله تعالى بعدًا آخر للوجود البشري فقال: لقد خلقته بطريقة تمكنه من أن يكون جديرًا بجميع الأسماء وجميع أوجه الكمال والمظاهر الخاصة بذاته الواحدة (طباطبائي، د. تأ: ١١٥/١-١١٦) فالإنسان، بصفته شخصًا لديه القدرة على بلوغ تلك الصفات والكمال، يمكنه أن يحقق أعلى درجات الكمال ومكانة خليفة الله على الأرض من خلال تربية مواهبه وتنميتها.

أما بالنسبة لجودة هذه التربية، فإن الله تعالى، بدافع الرحمة لعباده، قام بتربية الناس الذين كانت لديهم المؤهلات اللازمة في المعرفة الإلهية منذ البداية تربية إيجابية، واتصفوا بتلك المنازل والصفات، حيث قال: ﴿يا

٢. الإعداد بمعنى التمهيد، وتوفير الظروف الملائمة (معلوف، ١٩٨٦: مادة عدد)

٣. الإيجاب بمعنى الإلزام (المصدر نفسه: مادة وجب)

٤. «طَبَّيْتُ دَوَائِ بِطَبِّهِ قَدْ أَحْكَمَ مَرَاهِمَ هُوَ أَحْمَى مَوَاسِمَهُ يَضَعُ ذَلِكَ حَيْثُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِمْ نَقْلُوبٍ عُثِي وَأَذَانٍ صُبُوعًا لِسِنَةٍ بَكُمْ مُتَّسَبٍ عَيْدُوا إِلَيْهِمْ ضِعَالٌ عَقْلَةً» (المصدر نفسه، الخطبة ١٠٨)

٥. «لَيْسَتْ أَدْوَاهُهُمْ مِثَاقَ فِطْرَتِهِ وَيَلْدَرُوهُمْ مَنْسِي نِعْمَتِهِ وَيَحْتَجُوا عَلَيْهِمْ بِالتَّبْلِيغِ وَيُزَيِّرُوا هُمْ دَقَائِنَ الْعُقُولِ» (المصدر نفسه: الخطبة ١)

١. يقول أمير المؤمنين عن رسول الله ﷺ: «لقد قرن الله به ﷺ من لدن أن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهاره». (نهج البلاغة، الخطبة ٩٢)

أصول التربية الإعدادية ولم يعتبروا أنفسهم أوصياء على الناس ولم يفعلوا ذلك بأي حال من الأحوال، حتى أنهم لم يقتربوا من الإكراه. لذلك، فإن الطاعة والهداية في حياة الأنبياء والأوصياء مرتبطة دائماً بأدوات التربية الإعدادية، وبعبارة أخرى، فإن الأوامر والطاعة التي لا تأخذ إرادة الشعب وسلطته في الاعتبار، لا يمكن أن تدخل في نطاق رسالة الأنبياء، كما يقول أمير المؤمنين علي (ع) في هذا الصدد: « لَوْ كَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ أَهْلَ قُوَّةٍ لَا تُرَامُ وَعِيَّةٌ لَا تُضَامُ وَمُلْكٌ مُمْدُّ نَحْوَهُ أَعْنَاقُ الرِّجَالِ وَتَشْدُ إِلَيْهِ عُقْدُ الرِّجَالِ لَكَانَ ذَلِكَ أَهْوَنَ عَلَى الْخَلْقِ فِي الْإِعْتِبَارِ... » (الخطبة ١٩٢) بمعنى أنه، إذا شاء الله، كان بإمكانه أن يمنح الأنبياء مثل هذه القوة التي لا يمكن لأحد أن يتصور معارضة لها. كان بإمكانه أن يمنح أنبياءه هذه القوة ووالمنزلة لدرجة أنهم لن يهزموا أبداً. كان بإمكانه أن يمنحهم مثل هذه القدرة والمجد بحيث تتجه الأنظار إليهم وتسافر القوافل إليهم من بعيد. لكن الله لم يرد ذلك. لذلك وحتى من أجل إقامة العدالة الاجتماعية التي هي في حد ذاتها مقدمة وأداة لتربية الناس، وإقامتها تتطلب القوة، فإن الأنبياء هم أوصياء إرادة الشعب وسلطته، وهي لا تقوم بقوة أخرى غير إرادة الشعب. في الواقع، فإن استخدام أي قوة، باستثناء القوة التي تنشأ من إرادة الشعب، حتى لو كانت تلك القوة قد انبثقت من فروع العدالة الإلهية، لا تزال مخالفة لغرض قيامة الأنبياء ومخالفة للدين. ونتيجة لذلك، فإن مثل هذه القوة التي تتعارض مع إرادة الناس، أو مثل هذه الطاعة التي هي نتاج الخوف والجشع، أو أي أداة أخرى لا تتماشى مع التربية الإعدادية البشرية، لا مكان لها في برنامج رسالة الأنبياء. بمعنى آخر، إذا تم إنشاء حكومة دون مراعاة إرادة الشعب وسلطته، فهي ليست دينية ولا شرعية. وبذلك تكون النتيجة أن إرادة الشعب ورأيه تؤثر على شرعية الحكومة الدينية. على الرغم من أن هذه الحججة وهذه النظرة المقصودة وحدها لا تنفي تماماً العلاقات بين الدين والحكومة من وجهة النظر الشرعية، إلا أنها تنفي الدور الرسمي والتابع للشعب في جذور الحكومة والقراءات المختلفة من وجهة النظر الأولى (نسبة

وقيمة لتحقيق الهدف النهائي لبعث الرسل - التربية الإعدادية للبشر. فإذا أقام الأنبياء العدل، وإذا كلفوا بإقامة القسط، فهذا لا يعني أن لديهم غرضين مستقلين من حيث الهدف، ولكن هذا يعني أن العدالة مقدمة للتربية والتوجيه، وهي مقدمات متصلة وقيمة، أي شيء آخر يمكن تصوره للأنبياء، وما امتلكه الأنبياء واستخدموه لم يكن سوى وسيلة وأداة للتربية لتحقيق الهدف النهائي للبعث، وبالطبع من المؤكد أن أيا من وسائل أو أدوات النبوة، لا يمكن أن تتعارض أو تتناقض مع هدف الرسل المتمثل في «التربية الإعدادية للبشر»؛ لذلك حيث يقول: ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولو الامر منكم﴾ (النساء/٥٩)، يطلب من الناس طاعة رسلهم، وهي طاعة متأصلة في المعرفة والمحبة والمودة^١ وتتشكل على أساس الحرية بإرادة الإنسان وبدون إكراه وإجبار، حيث أن المعنى الحرفي لكلمة «طاعة» ما هو إلا «قبول عن ميل ورغبة»، بل إن آية الطاعة مقيدة بآيات مثل ﴿و ما على الرسول الا البلاغ المبين﴾ (النور/٥٤) و﴿لست عليهم بمسيطر..﴾ (الغاشية/٢٢). وعشرات الآيات الأخرى المشابهة^٢.

تناسب ترجمة هذه الطاعة في الآية السابقة مع شأن النبوة، أي التربية الإعدادية البشرية؛ والدليل على مثل هذه الترجمة للآية المعنية هو حياة الأنبياء والأولياء الذين استندوا في دعوتهم إلى المحبة واللطف^٣ ولم ينتهكوا أبداً

١. ﴿لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى﴾ (الشورى/٢٣)

٢. ﴿من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولّٰ فمما ارسلناك عليهم حفيظاً﴾ (النساء/٨٠)؛ و﴿كذب به قومك وهو الحق قل لست عليكم بوكيل﴾ (الأنعام/٦٦) و﴿لو شاء الله ما أشركوا وما جعلناك عليهم حفظاً وما انت عليهم بوكيل﴾ (الأنعام/١٠٧)، و﴿لو شاء ربك لامن من فى الارض كلهم جميعاً افانت تكره التاس حتى يكونوا مؤمنين﴾ (يونس/٩٩) و﴿قل يا ايها الناس قد جائكم الحق من ربكم فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضلّ فانما يضلّ عليها وما انا عليكم بوكيل﴾ (يونس/١٠٨)، و﴿ربكم اعلم بكم ان يشاء يرحمكم وان يشاء يعذبكم وما ارسلناك عليهم وكيلاً﴾ (الإسراء/٥٤)، و﴿ارابت من اتخذ الله هواء أفانت تكون عليه وكيلاً﴾ (الفرقان/٤٣)، و﴿انا انزلناه عليك الكتاب للناس بالحق فمن اهتدى فلنفسه ومن ضلّ فانما يضلّ عليها وما انت عليهم بوكيل﴾ (غافر/١٧)، و﴿فان عرضوا فما ارسلناك عليهم حفيظاً ان عليك الا البلاغ﴾ (الزخرف/٤٦) و﴿نحن اعلم بما يقولون وما انت عليهم بجبار﴾ (ق/٤٥)

٣. حيث يقول: «والحب أساسى» (القاضي عياض، د.ت: ١٨٧/١)

بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الأدلة التاريخية والسردية في نهج البلاغة الشريف تؤكد أن إرضاء الناس ليس فقط جزءاً من شرعية الحكومة، ولكن يمكن القول إن البعد الشعبي لشرعية الحكومة له الأسبقية على أبعاد أخرى. وبناءً عليه، في ما يلي، يتم الدفاع أولاً عن البعد الشعبي لشرعية الحكومة ثم أسبقيتها على الأبعاد الأخرى لشرعية الحكومة في أقوال وأفعال أمير المؤمنين علي عليه السلام.

السقيفة ومنشأ شرعية الحكومة

من أهم الأدلة على أصل شرعية الحكومة في أقوال وأفعال الإمام علي (ع) قصة سقيفة. المطالبون - فيما يتعلق بالمساواة بين الدين والحكومة - يستشهدون بمعارضة الإمام علي للسقيفة والانتفاضة ضدها، وعلى هذا الأساس يعتقدون أن موافقة الشعب لا تتدخل في شرعية الحكومة. في حين أن انتفاضة الإمام علي (ع) ضد حركة السقيفة ومعارضته لها كانت في البداية بسبب حقيقة أنه رأى الحكومة التي انبثقت من سقيفة على أساس قوة غير قوة الإرادة الجماعية للشعب، ولأنه يعتبر رضا الناس عاملاً في شرعية الحكومة، فقد بادر إلى القيام: «ووجه أصحاب سقيفة الناس إلى مبايعة أبي بكر بأي طريقة ممكنة» (موسوي، ٢٠٠٧: ٨١) كما روى ابن أبي الحديد وأبو بكر الجوهري هذا الحدث مع اختلاف بسيط (الجوهري، د. تأ: ٤٦؛ ابن أبي الحديد، ١٣٧٨: ٢١٩/١) لذلك اعتبر الإمام أن حكومة سقيفة ليس لها شرعية شعبية في البداية، فوعد الناس بالثورة عليها، ولكن عندما لم يفى الناس بوعدهم باستثناء ثلاثة أو أربعة أشخاص (سليم بن قيس)، ١٤٠٠: ٨١؛ الطبرسي، ١٤٠٣: ٨١-٨٢؛ المجلسي، ١٤٠٣: ٢٢٩/٢٢؛ ٢٦٤/٢٨؛ شيخ مفيد، د. تأ: ٦) أدرك اليوم أن الناس راضون عن حكومة الأُمس المغتصبة وأن حكومة سقيفة غير الشعبية تمت الموافقة عليها اليوم بإرادة وتصويت الشعب، ولهذا السبب أوقف الانتفاضة. هذا العمل الذي قام به الإمام علي (ع) يظهر أهمية دور الشعب في شرعية الحكومة. إذا كان الشعب لا يريد تلك الحكومة، فإن الحكومة ستكون من اختصاص الإمام وسيثور عليها الإمام. لكن إذا جاءت إرادة

المساواة بين الحكومة والدين) مع أنها تواجه تحديًا خطيرًا. بحسب هذه الحجة، للشعب دور كبير في نشأة الحكومة وجذورها، لذلك من الضروري أن تكون شرعية الحكومة، بالإضافة إلى التنصيب الإلهي، مشروطة ومجهزة بالتصويت وموافقة الشعب.

مطالب الشعب هي معيار الحكومة الدينية

كما اتضح، فإن الهدف من الدين هو التربية الإعدادية. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون للمجالات الاجتماعية تأثير كبير على التربية البشرية. لذلك، أولى الأنبياء الإلهيون اهتمامًا خاصًا بهذه المجالات، وبالتالي، اعتبرت السياسة والتخطيط لحكم المجتمع من خططهم الإلهية الرئيسية. بشرط أنه من أجل تنفيذ تلك البرامج، فقد استخدموا أساليب وأدوات لا تتعارض مع التربية الإعدادية. لهذا السبب لم يلجؤوا إلى القوة والإكراه من أجل إصلاح المجتمع. وفي هذا الصدد، خاطب الإمام علي (ع) الأشخاص الذين أصرروا على التحكيم في حادثة صفين: «وَلَيْسَ لِي أَنْ أُجْلِكُكُمْ عَلَى مَا تَكْرَهُونَ» (خطبه ٢٠٨) هذا هو طريق الأنبياء والأوصياء الذين لا يفرضون أي شيء على الناس لأنه لا يتم تربية الإنسان بالإجبار، لذلك كانوا يخاطبون الناس دائمًا، ولا سيما مجموعات الناس، من أجل إجراء إصلاحات اجتماعية، ومطالب مثل هذه الخطب هي أن جميع الناس يجب أن يتخذوا معًا الترتيبات اللازمة للمهمة المطروحة. على سبيل المثال، يقول عليه السلام: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد/٢٥) والمقصود بإقامة القسط في الآية الكريمة قرينة ما بعده: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ (الحديد/٢٥) إقامة حكومة العدل، وفي هذه الحالة يكون معنى الآية الكريمة هو: على كل البشر واجب إقامة حكومة عادلة. في الواقع، أسس الأنبياء الإلهيون تحقيق السياسات على إرادة الناس، لأنه وفقًا لما قيل حتى الآن، إذا كان تنفيذ السياسات قائمًا على قوة أخرى غير قوة إرادة الشعب، فإنه يتعارض مع هدف النبوة، وهو خارج نطاق الدين. ويترتب على ذلك أنه لا يمكن تجاهل دور الشعب في شرعية الحكومة الدينية. بمعنى آخر، إذا فرضت الحكومة على الشعب، فلن تكون شرعية.

وتمشون لأهله وولده في الخمرة والضراء، ونصبر (وبصير) منكم على مثل حزّ المدى ووخز السنان في الحشا، (طهراني، ٢٠١٣: ١١٠).

وهنا تشير السيدة فاطمة إلى ما وراء كواليس أعمال سقيفة. وتقول إن أصحاب السقيفة تظاهروا برغبتهم في الحكومة وإدارة المجتمع، بينما كانوا يبحثون عن موضوع أهم، لا تشكل هذه الخلافة والحكومة أمامه سوى زيد على اللبن! الموضوع الأساسي شيء آخر وكان أصحاب سقيفة يبحثون عنه، وهذه القضية الرئيسية لا يمكن أن تكون إلا الإمامة والسلطة الدينية. حتى عندما أشار آل البيت (ع) إلى طريقة تولي الحكومة في سقيفة، إلى الانقلاب، إلى الخيانة، وتجاهل فضائل علي (ع) ومساواته بالآخرين، وإلى طريقة استخلاف عمر والشورى المحددة مسبقاً. الغرض الرئيسي من هذه الاحتجاجات هو الإمامة والقيادة الدينية للمجتمع. الهدف هو إظهار وفضح الوجه المغتصب لمن لا يملك سلطة قيادة المجتمع، لذلك في هذه الاحتجاجات، قضية الحكومة ليست ذات موضوعية بل ذات طريقة. المهم هنا ليس الحصول على السلطة، بل إيقاظ الناس

الشعب مع تلك الحكومة، فإن الإمام سيوقف الانتفاضة ويحتج فقط من أجل إيقاظ الناس ورفع وعيهم. والحقيقة أنه عندما يضيع البعد الشعبي للحكومة وتغتصب حقوق الناس، فإن الإمام لا ينتظر بل يقوم ويثور، ولكن في وجه البعد الإلهي وحقه الإلهي يتحلّى بالصبر والوعي، كأنه بعد أن امتنع الناس عن مرافقته للانتفاضة تكرر اعتراضه على أصحاب سقيفة (ابن أبي الحديد، ١٣٧٨: ٢٠٩/١٦؛ الدينوري، ١٣٨٨: ١١/١) لفصل خط الإسلام النبوي عن إسلام أصحاب السقيفة والتعريف بهويته للناس وأهله، لأن أصحاب السقيفة اتبعوا مخطط «مرجعية الصحابة» وتنحية وتهميش أهل البيت من مشهد التعليق على قضايا المسلمين ومن خلال تقليل المكانة الاجتماعية لآل البيت في نظر الجمهور، سعى ليس فقط للاستيلاء على السلطة ولكن أيضاً لتحويل مكانة الإمامة إلى سلطة الصحابة، وجعل الخط الرئيسي للإسلام غامضاً على الناس.

في الواقع، أرادوا القضاء على الإمامة، وكان المهم بالنسبة لأصحاب السقيفة هو منصب الإمامة والقيادة الفكرية والدينية للمجتمع، وأرادوا أن يكونوا خلفاء الرسول في هذا الصدد. لم تكن الحكومة قد أصبحت بعد نظاماً ملكياً، ولم تتحقق الفوائد التي نتصورها لها اليوم بشكل كبير في ذلك المجتمع، لذلك سعى أيضاً إلى الإمامة وقرروا استخدام الحكومة كأداة لتولي منصب الإمامة الثقافي والديني وتولي القيادة الدينية للمجتمع. من ناحية أخرى، فإن ما كان أهم لأهل البيت وأصبح لهم صلة بكونهم مرجعية دينية هو «مكانة الإمامة وهداية المجتمع»، فلكي يعيدوا تعريفها ويجعلوها دون تحولها، فقد احتجوا بشدة. تقول فاطمة الزهراء في الخطبة الفدكية:

ثم أخذتم تورون وقدتمها وتهيجون جمرتها، وتستجيبون لهتاف الشيطان الغوي، وإطفاء أنوار الدين الجلي، وإهمال سنن النبي الصفي، تشربون حسواً في ارتغاء،

٢. نقرأ في الخطبة الفدكية في هذا الشأن: ثم لم تلبثوا إلا ريث أن تسكن نقرتها ويسلس قيادها، ثم أخذتم تورون وقدتمها وتهيجون جمرتها، (طهراني، ١٣٩٢: ١٠٧) ٣. تشير السيدة فاطمة الزهراء في هذا الصدد: قال أبو بكر: هؤلاء المسلمون بيني وبينك، قلدي ما تقلدت، وباتفاق منهم أخذت ما أخذت، غير مكابر ولا مستبّد ولا مستأثر، وهم بذلك شهود. فقالت عليها السلام: معاشر المسلمين المسرعة إلى قبل الباطل، المغضية على الفعل القبيح الخاسر، أفلا تتدبرون القرآن أم على قلوبهم أظفأها؟ كلاً، بل ران على قلوبكم ما أسأم من أعمالكم، فأخذ بسمعكم وأبصاركم، ولينس ما تأولتم، وساء ما به أشرتم، وشتر ما منه اغتصبتم! لتجدنّ والله محمله ثقيلاً، وغيبه وبيلاً، إذا كشف لكم الغطاء، وبان ما وراءه (من البأساء) والضراء، وبدا لكم من رتكم ما لم تكونوا تحتسبون، وخسر هنالك المبطلون. (طهراني، ١٣٩٢: ١٧٩)

٤. ويقول عليه السلام في هذا الصدد: «حَتَّى إِذَا مَضَى لِسَبِيلِهِ جَعَلَهَا فِي جَمَاعَةٍ زَعَمَ أَنِّي أَخَذْتُمْ فَيَا لَللشورى متى اغترضت الرّيب في مع الأوّل منهم حتّى صرّث أقرن إلى هذه النّظائر» (المصدر نفسه، خطبة ٣)

٥. يقول عليه السلام في هذا الصدد: «حَتَّى مَضَى الأوّل لِسَبِيلِهِ فَأَدَلَّ بِهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَهُ ثُمَّ تَمَكَّلَ بِقَوْلِ الأَعْمَى: شَتَانُ مَا يَوْمُ يَعْلَى كُورَهَا/ وَيَوْمُ حَيَانَ أُخِي جَابِرٍ. فَيَا عَجَبًا بَيْنَا هُوَ يَسْتَقْبِلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهُ الأخر بَعْدَ وَقَاتِهِ» (المصدر نفسه)

٦. ويقول عليه السلام في هذا الصدد: «فَصَعَا رَجُلٌ مِنْهُمْ لِضَغِينِهِ وَمَالاً لِأَخْرٍ لِيَصْهَرَهُ مَعَ هَرٍ وَهَرٍ» (المصدر نفسه)

١. اتخاذ قرار في السقيفة دون الالتفات إلى رأي علي يعني أن جماعة من أصحابه اعتبروا أنفسهم خبراء في شؤون المسلمين وأولياء أمورهم، مثلما استند أبو بكر في الخطبة الفدكية ضد اعتراض فاطمة الزهراء على اغتصاب فدك إلى حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة ليفتح بهذا باب اجتهاد الصحابة على أهل البيت (ابن أبي الحديد ١٣٧٨: ١٦/٢٠٩)

وقيل كان يجب أن تتم الحجة على الإمام، وكان على الإمام أن يطلب القبول الشعبي ويتم الحجة، وقيل إن الناس طلبوا من الإمام الحكم بشرط اتباع آداب الشيخين، وهذا هو سبب رفض الإمام لطلبهم (الخوئي، ١٣٥٨، ج ٧، ٦٤). بالطبع لا يُقبل أي من هذه المبررات، لأن الإمام أكد هذا المعنى ليس مرة واحدة بل مرارًا وتكرارًا في ظروف مختلفة، وذكر حقًا ودون مبالغة، ودون تحقق، دون قضية القبول أو إتمام الحجة، دون أن يقترب ذلك بكذبة بيضاء، أنه لا يرغب في تولي الحكومة وهو حقًا لا يريد أن يكون الحاكم. كما قال عندما طلب الناس منه ذلك: «لا حاجة لي في امركم، فمن اخترتم رضيت به» (الطبري، ١٤٠٦، ج ٣، ٤٥٠؛ المجلسي، ١٤٠٣، ج ٣٢، ٧) وبعد إصرار الناس ثانية قال: «لا تفعلوا فاني اكون وزيراً خيراً من اكون اميراً» (الخطبة ٩٢؛ ابن الاثير، ١٣٨٥، ج ٣، صص ١٩٠-١٩١؛ المجلسي، ١٤٠٣، ج ٣٢، ٧) كما جاء في نهج البلاغة أنه عليه السلام قال مخاطبًا الناس: «ان تركتموني فانا كاحدكم ولعلي اسمعكم واطوعكم لمن وليتموه امركم...» (الخطبة ٩٢) وفي اليوم التالي، عندما استعد الناس لمبايعته في المسجد، أكد أنه قبل الحكومة وهو لا يرغب فيها: «و قد افترقنا بالأمس على أمر وكنت كارها لأمركم...» (ابن الاثير؛ ١٣٨٥، ج ٣، ١٩٣).

كما أقسم في نهج البلاغة قائلاً: «وَاللَّهِ مَا كَانَتْ لِي فِي الْخِلَافَةِ رَغْبَةٌ وَلَا فِي الْوِلَايَةِ إِزْنَةٌ وَلَكِنَّكُمْ دَعَوْتُمُونِي إِلَيْهَا وَحَمَلْتُمُونِي عَلَيْهَا» (الخطبة ٢٠٥) ويقول: «فَأَقْبَلْتُمْ إِلَيَّ إِقْبَالَ الْعُوذِ الْمَطَافِيلِ عَلَى أَوْلَادِهَا تَقُولُونَ الْبَيْعَةَ الْبَيْعَةَ فَبَصُتْ كَفِّي فَبَسَطْتُمُوهَا وَنَازَعْتُمْ يَدِي فَجَادَبْتُمُوهَا» (الخطبة ١٣٧) وقال مخاطبًا أصحاب الجمل: «أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ وَإِنْ كَتَمْتُمْ أَيُّ لَمْ أُرِدِ النَّاسَ حَتَّى أَرَادُونِي وَلَمْ أَبَايِعْهُمْ حَتَّى بَايَعُونِي وَإِنِّكُمْ مِمَّنْ أَرَادَنِي وَبَايَعَنِي» (الرسالة ٥٤). إن تأثير هذه التصريحات على موقف الإمام على (ع) في رفض قبول الحكومة واضح تماماً وغير مبرر. لم يكن لدى أمير المؤمنين رغبة فعلية في تولي الحكومة فأغلق الطريق أمام أي تبرير لها، بينما إذا كان تولي الحكومة أمراً إلهياً محتملاً، فإن جذور شرعية الحكومة كانت

وتوعيتهم بتيار السقيفة. بافتراض أنه تحققت حكومة الإمام علي (ع) بسبب هذه الاحتجاجات وبفرض سقوط الحكومة في يديه بطريقة لا تحظى بشعبية، بينما صوت الشعب وإرادة الشعب ليست معه، فهذه الحكومة تفتقر إلى القيمة والشرعية بالنسبة للإمام علي (ع) لأنها غير مقترنة بالتربية الإعدادية، ولا مكان لها في برنامج الرسالة والإمامة، لذلك سعى أهل البيت مع تلك الاحتجاجات إلى أن يكون الناس هم أصحاب جزء مهم من شرعية الحكومة وتحديد النظر في القرار الذي اتخذوه والموافقة التي قدموها، والتخلي عنه إذا فُرض عليهم بالقوة والإجبار، ليختاروا أصحاب الحق والموصى بهم والمعتمدين من قبل الله، ويكون هؤلاء على رأس إدارة المجتمع. لذلك، فإن سلوك أمير المؤمنين علي في قضية سقيفة لا ينكر حق الشعب في شرعية الحكومة، بل يؤكد أيضاً دور الشعب وأهمية وألوية هذا الدور في شرعية الحكومة.

الشرعية الإلهية وحكومة الآخرين

الدليل الآخر الذي ينفي علاقة المساواة بين الدين والحكومة ويظهر أولوية دور الشعب في شرعية الحكومة مرتبط باغتيال عثمان وتدفع الناس على الولاء لأمر المؤمنين. في هذه الحادثة، بينما أصر الناس على جعله حاكمهم، رفض حضرة أمير المؤمنين (ع) البيعة مرارًا وتكرارًا وامتنع عن قبول الحكومة وخاطب الناس قائلاً: «دعوني والتمسوا غيري» (خطبة ٩٢). إذا كانت الحكومة ذات جذور إلهية فقط، و فقط التعاليم الإلهية هي التي تحدد شرعية الحكومة، فهل يستطيع حضرة أمير المؤمنين (ع) أن يتخلى عن هذا المنصب الإلهي الذي عُيِّن فيه ويتجاهل الأعباء المترتبة عليه؟ إذا اتبع الناس كلام علي وانتخبوا غيره للحكم؛ فهل ستكون حكومة ذلك الشخص شرعية؟ ألم يخطئ الناس في هذه الحالة؟ يعتقد بعض المعلقين على نهج البلاغة أنه بقوله هذه العبارة، جامل حضرة أمير المؤمنين (ع) الناس بطريقة ما، أو استهزأ بدعوة الناس له لمبايعته، أو شتمت بهم بهذه العبارة، وقال البعض إن حضرة أمير المؤمنين (ع) كان في صدد اختبار الناس.

سماوية تمامًا وبالتالي هناك علاقة كاملة بين الحكومة والدين، كما يقول الإمام في جملة أخرى: «فَمَا رَاعِي إِلَّا وَالنَّاسُ كَعَرَفِ الضَّبْعِ إِلَيَّ يَنْتَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ حَتَّى لَقَدْ وُطِئَ الْحُسَيْنَانَ وَشُقَّ عِطْفَايَ مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرِيضَةَ الْعَنَمِ» (الخطبة ٣).

وهل هناك شيء أكثر بلاغة من قول أمير المؤمنين: إنني لا أريد حكومة لكن حشود الناس ومطالبهم دفعتني إلى قبول الحكم؟ لذلك، لا يمكن لأي من المبررات المذكورة أعلاه أن يحرف معنى كلام الإمام في أي اتجاه غير ما يدل عليه ظاهر كلامه، ومن الواضح جدًا أن العلامة شوشتري، كأحد المدافعين عن الشرعية الإلهية للحكومة، يعتبر أن الحل الوحيد يتمثل في التشكيك في نسب هذه العبارات إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فيقول في شرح «دعوني والتمسوا غيري»: «واضح أن العبارة المذكورة ليست من كلام علي عليه السلام، وإذا افترضنا أن هذه هي كلمة علي عليه السلام فيجوز للإمام أن يقول ذلك؛ لأن الإمامة ليست سلطنة أو رئاسة، بل إن الإمام مثل الرسول حتى سواء كان مبسوط اليد وحاكمًا أو لم يكن مبسوط اليد، وإن الحكومة حقه وهو معين من قبل الله لكنه أراد أن يحصل على الحكومة عن طريق الناس وولاء الناس لأن الشعب لم يؤمن أن طاعة علي هي طاعة لله وعصيانه هو عصيان الله، ولهذا السبب لم يكن من الواجب على الإمام علي (عليه السلام) قبول الحكومة» (الخوئي، ١٩٧٩، ج ٧، ٧٠).

إن الادعاء بأن هذه العبارة مزيفة وملفقة أصعب بكثير من الرد على هذا الادعاء، لأن أسلوب وسياسات الكلمة وما شابهها من تعابير في مصادر أخرى قد زاد من صحتها إلى حد التعبيرات الأصيلة الأخرى لنهج البلاغة. لذلك إذا قبلنا أن هذه العبارة مزيفة ففي هذه الحالة نكون قد فتحنا الطريق لمهاجمة تعبيرات أخرى في نهج البلاغة. في هذه الحالة، إذا تعرض آخرون، على سبيل المثال، للخطبة الشنشقية واعتبروها مزيفة، فلا يمكن انتقادهم، بالإضافة إلى أن هذه الروايات قد رويت بطرق مختلفة وكلها تؤكد نفس المعنى وهو رفض الإمام علي قبول الحكومة، بشكل صادق وحقيقي دون

أن تكون له نوايا أخرى، كما روى الشيخ مفيد: «حين قتل عثمان فاجتمع المهاجرون فيهم طلحة والزبير فأتوا عليا ع فقالوا يا أبا الحسن هلم نبايعك قال لا حاجة لي في أمركم أنا بمن اخترتم راض قالوا ما نختار غيرك واختلفوا إليه بعد قتل عثمان مرارا» (الشيخ المفيد؛ ١٤١٣: ١٢)، أو العلامة المجلسي (المجلسي؛ ١٤٠٣: ٣٢/٣١) والقاضي نعمان الذي نقل بطريقة أخرى: «كنت بالمدينة حين قتل عثمان، فاجتمع المهاجرون والأنصار وفيهم طلحة والزبير، فأتوا عليا صلوات الله عليه، فقالوا: يا أبا الحسن، هلم لنا بيعك! فقال: لا حاجة لي في أمركم أنا معكم فمن اخترتم فقدموه. فقالوا: ما نختار غيرك!. فأبى عليهم فاختلفوا إليه في ذلك بعد قتل عثمان مرارا ثم أتوا في آخر ذلك. فقالوا إنه لا يصلح الناس إلا بإمرة، وقد طال هذا الأمر ولسنا نختار غيرك، ولا بد لنا منك، وإن أنت لم تقبل ذلك خفنا أن ينحرق في الإسلام حرق، إن بقي الناس لا ناظر فيهم فالله الله في ذلك!! فقال علي صلوات الله عليه: أنا أقول لكم قولاً، فإن قبلتموه قبلت» (ابن حيون؛ ١٤٠٩: ٣٧٦/١).

ومن هذا المنطلق يقول سيد عبد الزهرا حسيني خطيب حول هذه العبارات: «و انه من كلامه الذي لا ريب فيه» (حسيني خطيب؛ ١٣٦٧: ١٧٠/٢). أما فيما يتعلق بالادعاء الثاني والتبرير الذي قدمه العلامة شوشتري أسفل هذه العبارة، فإن السؤال والغموض الذي أثير في بداية المناقشة يبقى موجودًا! لأن موقف أمير المؤمنين هنا في هذه الحالة هو تجاهل أعباء الحكومة ورفض قبولها، وليس عدم قبولها من خلال الشعب، وهذا لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. لذلك فإن الحججة من وجهة نظر نهج البلاغة والإمام علي (ع) هي:

أولاً، البعد الإلهي للحكومة ليس هو البعد الوحيد. بمعنى آخر، العلاقات بين الحكومة والدين ليست مساواة، بل تكون بشكل عام وخاص، لأنه إذا كانت العلاقات بين الدين والحكومة متساوية، كان من الواجب على الإمام علي (عليه السلام) قبول الحكومة وعدم رفض القبول. كما أكد عليه السلام في الكثير من

المصالح العامة، بينما لا ينتظر تصويت الشعب، بل يثور وينهض، ولذلك بحسب تحليل الحياة السياسية لأمير المؤمنين عليه السلام في فترتين حرجتين من حياته، نخلص إلى أنه من وجهة نظر نهج البلاغة والإمام علي، فإن دور الشعب في شرعية الحكومة مقبول ومهم وذو أولوية.

الخاتمة والاستنتاجات

نظرًا لهدف الدين وأساسه في حماية حرية الإنسان وإرادته، فإن استخدام أي أداة في هذا الاتجاه لا ينبغي أن يكون مخالفًا لمقصد الدين، لذا فإن الحكومة كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق مجتمع اجتماعي مناسب وتوفير بيئة للتميز والنمو والتربية الإعدادية يجب أن تتماشى مع إرادة الشعب، وإلا فإنها لن تكون دينية ولا شرعية، لذلك فإن أحد أسس شرعية الحكومة على الأقل هو الموافقة الشعبية، أي بعبارة أخرى، العلاقات بين الدين والحكومة من حيث الشرعية العامة والخاصة كما جاء في الحياة السياسية لأمير المؤمنين علي عليه السلام، خاصة في فترتين حرجتين من حياته، حيث يؤكد على دور الشعب في شرعية الحكومة لدرجة أن سائر أبعاد الشرعية الحكومية قابلة للتقييم حسب المصلحة ويمكن أن تكون مشروطة بشروط، إلا أن البعد الشعبي ليس قابلاً للمساومة أو التقييم حسب المصلحة، والإمام لا يوافق على إهمال موافقة الشعب.

الحالات على البعد الشعبي للحكومة. على سبيل المثال، عندما المبايع قال للجميع بصراحة: «أيها الناس عن ملاء واذن، ان هذا امركم ليس لاحد فيه حق الا ما امرتم...». (ابن الاثير، ١٣٨٥: ١٩٣/٣-١٩٤) وفي رسالة إلى معاوية بحضور شيوخ الصحابة الذين تواجدوا غالبًا في قصة الغدير وسقيفة، قال: «انما الشورى للمهاجرين والانصار فان اجتمعوا على رجل وسموه اماما كان ذلك لله رضى» (المصدر نفسه، الرسالة ٦) تعبر هذه العبارات صراحة عن رأي علي بن أبي طالب (ع) في الحكومة وعلاقتها بالدين. (خامني، ١٣٧٢: ٦). لذلك فإن دور الشعب في شرعية الحكومة، حتى في عصر الوجود، هو دور جاد لا جدال فيه، وعلى هذا الأساس يمكن النظر في شرعية الحكومة في عصر وجود المعصومين على أنها شرعية مزدوجة شعبية إلهية.

ثانيًا، النقطة الثانية التي تنشأ من رفض أمير المؤمنين علي (ع) هي أن البعد الإلهي للحكم مشروط بشروط إذا لم يتم توفيرها، فإن الإمام غير ملزم بتولي الحكم. مثل أن يعتبر الإمام في تلك الظروف أن الحكومة شيء جائز له، فيرفض قبولها ويقول إنه بسبب اهتمامي وتوقعاتي لمستقبل المجتمع فلن أقبل بمنصب الحكومة: «فإنَّ مُسْتَقْبِلُونَ أَمْرًا لَهُ وَجْوهٌ وَأَلْوَانٌ لَا تَقُومُ لَهُ الْقُلُوبُ وَلَا تَثْبُتُ عَلَيْهِ الْعُقُولُ» (الخطبة ٩٢). بعبارة أخرى، يتخلى الإمام عن البعد الإلهي للحكومة في الظروف ومن أجل

المصادر

الأملي، السيد حيدر (١٣٥٣ش)، نص النصوص في شرح فصوص الحكم، (المقدمات) تصحيح وتقديم وفهرسة هانري كرين وعثمان يحيى، طهران، قسم الدراسات الإيرانية بالمعهد الإيراني الفرنسي.
ابن أبي الحديد المعتزلي، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله (١٣٧٨هـ)، شرح نهج البلاغة، المصحح محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مصر، دار إحياء الكتب العربية.
ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد (١٣٨٥هـ)، الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر.
ابن بابويه القمي، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين

الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران.
ابن حيون، نعمان بن محمد المغربي (١٤٠٩هـ)، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار عليهم السلام، المصحح: حسيني جلال، قم، جامعه مدرسين.
ابن طاووس، رضي الدين ابو القاسم علي بن موسى (١٤١٢هـ)، كشف المحجة لثمره المهجة، تحقيق محمد الحسون، الطبعة الأولى، قم، مكتب الاعلام الاسلامي.
ابن هشام، عبدالله (٢٠٠٧م)، مغني الأديب، تقديم مجموعة من أساتذة مدارس الحوزي العلمية بقم، الطبعة السابعة، قم، مطبوعات واريان.

- ابو محمد احمد بن أعثم الكوفي (د. تآ)، الفنون، بيروت، دار الندوة الجديدة.
- الاميني، عبد الحسين (١٤٠٣هـ)، الغدير في الكتاب والسنة والادب، الطبعة الخامسة، بيروت، دار الكتاب العربي.
- الهامي نيا، علي اصغر (٢٠٠٢م)، اخلاق العبادة، طهران، مطبوعات تحسين.
- البخاري، ابو عبدالله محمد بن اسماعيل (١٤٠٧ق)، صحيح البخاري، شرح وتحقيق قاسم الشماعي الرفاعي، الطبعة الاولى، بيروت، دار القلم.
- البلاذري، ابو الحسن احمد بن يحيى (١٤١٧هـ)، انساب الاشراف، حققه وقدم له سهيل زكار ورياض الزركلي، الطبعة الاولى، بيروت، دار الفكر.
- الثقفي الكوفي، ابو اسحاق ابراهيم بن محمد، بي تا، الغارات، تحقيق سيد جلال الدين محدث، چاپ دوم، طهران، انتشارات انجمن آثار ملي.
- الجوهري، ابو بكر احمد بن عبد العزيز (د. تآ)، السقيفة وفادك، رواية عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن ابي الحديد المعتزلي، تقديم وتحقيق محمد هادي الأميني، طهران، مكتبة نينوى.
- الدينوري، ابو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (١٣٨٨هـ)، الامامة والسياسة، مصر، مكتبة الحلبي.
- الزحخشري، جارالله محمود بن عمر (د. تآ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل، قم، مطبوعات ادب الحوزه.
- الطبرسي، ابو منصور احمد بن علي بن ابي طالب (١٤٠٣ق)، الاحتجاج على اهل اللجاج، مطبوعات المرتضى، مشهد.
- الطبرسي، امين الاسلام ابو علي الفضل بن الحسن (١٤٠٣ق)، مجمع البيان في تفسير القرآن، قم، مكتبة المرعشي النجفي.
- الطبري الامامي، ابو جعفر محمد جرير بن رستم (١٤١٥ق)، المسترشد في امامه امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام، تحقيق احمد الحمودي، الطبعة الاولى، طهران، مؤسسة الثقافة الاسلامية.
- الفيومي، احمد بن محمد بن علي المقرئ (١٤٢٥ق)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الطبعة الثالثة، قم، مؤسسة دار الهجرة.
- القاضي عياض، ابو الفضل عياض بن موسي بن عياض (د. تآ)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، تحقيق علي محمد البجاوري، بيروت، دارالكتب العربي.
- المجسسي، محمد باقر (١٤٠٣هـ)، بحار الانوار الجامعة لعلوم الائمة الاطهار، الطبعة الثالثة، بيروت، دار احياء التراث العربي.
- الواحدي النيشابوري، ابو الحسن علي بن احمد (١٣٥٩ق)، اسباب النزول، بيروت، دار الكتب العمليه.
- البحراني، هاشم بن سليمان (١٤١٦هـ)، البرهان في تفسير القرآن، تحقيق قسم الدراسات الاسلامية مؤسسة البعثة- قم، الطبعة الأولى، طهران، مؤسسة بعثت.
- برزغر، ابراهيم (٢٠١٤م)، الفكر السياسي للإمام الخميني السياسة بمثابة الصراط، طهران، مؤسسة دراسة وتدوين كتب العلوم الإنسانية للجامعات (سمت).
- بغداددي، علاء الدين علي بن محمد (١٤١٥هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق محمد علي شاهين، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- بيستوني، محمد (٢٠٠٤م)، علم ألفاظ القرآن الكريم، طهران، بيان جوان.
- بيضاوي، عبدالله بن عمر (١٤١٨هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى، بيروت، دار احياء التراث العربي.
- ثبوت، اكبر (د. تآ)، الآراء السياسية لأخوند خراساني وطلابه، د.م.
- حسن زاده آملی، حسن (١٩٩٢م)، عيون مسائل النفس وشرح العيون في شرح العيون، الطبعة الأولى، طهران، مطبوعات امير كبير.
- حفني، عبد المنعم (٢٠٠٤م)، موسوعة القرآن العظيم، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- حقي بروسوي، اسماعيل (د. تآ)، تفسير روح البيان، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر.
- حسيني خطيب، سيد عبد الزهراء (١٩٨٨م)، مصادر نصح البلاغة وأسانيد، بيروت، دار الزهراء.
- خامنئي، سيد علي (١٩٩٣م)، العودة إلى نصح البلاغة، الطبعة الأولى، طهران، مؤسسة نصح البلاغة.
- الخميني، الإمام روح الله (د. تآ)، شرح دعاء السحر، طهران، معهد تنظيم ومطبوعات آثار الإمام الخميني.
- _____ (١٩٩٥م)، أربعون حديثاً، الطبعة السادسة، طهران، معهد تنظيم ومطبوعات آثار الإمام

- الخميني.
- طباطبائي، سيد محمد حسين (د. تآ)، تفسير الميزان، الطبعة الرابعة، قم، معهد اسماعيليان.
- الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير (١٤٠٦ هـ)، جامع البيان في تفسير القرآن (التفسير الطبري)، الطبعة الاولى، بيروت، دار المعرفة.
- طهراني، مجتبي (٢٠١٣ م)، نقاش قصير حول خطبة فدك، الطبعة العاشرة، طهران، معهد مصابيح الهدى للبحوث الثقافية.
- الطوسي، محمد بن حسن (د. تآ)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: احمد قصير عاملي، الطبعة الأولى، بيروت، دار احياء التراث العربي.
- عباس حسن (٢٠٠٥ م)، النحو الوافي، مطبوعات، الطبعة السابعة، قم، ناصر خسرو.
- عطاردي، عزيزالله (١٩٧٢ م)، ترجمة مستندات نهج البلاغة (عربية)، الطبعة الثانية، طهران، انتشارات حيدري.
- فيض كاشاني، ملا محسن (١٤١٥ هـ)، تفسير الصافي، تحقيق حسين أعلمي، الطبعة الثانية، طهران، مطبوعات الصدر.
- قادري، حاتم (١٩٩١ م)، الفكر السياسي للغزالي، طهران، مكتب الدراسات السياسية والدولية.
- قاضي زاده، كاظم (٢٠١٥ م)، السياسة والحكومة في القرآن، طهران، معهد الثقافة والفكر الإسلامي.
- قدسي، احمد (٢٠٠٤ م)، تأمل في دراستين نقديتين حول «آراء الفريقيين حول أهل الذكر»، طوع، العدد ١٠ و١١، قم، مدرسة الإمام الخميني العلمية.
- قرشي، علي أكبر (١٩٩٢ م)، قاموس القرآن، الطبعة السادسة، طهران، دار الكتب الاسلاميه.
- قمي مشهدي، محمد بن محمد رضا، (١٩٨٩ م)، تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، تحقيق حسين درگاهي، الطبعة الأولى، طهران، مؤسسة الطباعة والنشر بوزارة الإرشاد الإسلامي.
- محمودي، محمد باقر (١٣٩٧-١٣٨٥ هـ)، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة التضامن الفكري.
- مطهري، مرتضى (٢٠٠٥ م)، مجموعة آثار الشهيد مطهري، الطبعة الثامنة، قم، مطبوعات صدرا.
- معلوف، لويس (١٩٨٦ م)، المنجد في اللغة، الطبعة الثالثة والثلاثون، بيروت، دار المشرق.
- الخميني. _____ (١٩٩٢ م)، صحيفة النور/مجموعة إرشادات الإمام الخميني، الطبعة الأولى، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.
- _____ (١٩٨٩ م)، تفسير الإمام الخميني، طهران، حزب جمهوري اسلامي.
- _____ (د. تآ)، ولاية الفقيه (الحكومة الإسلامية)، طهران، معهد تنظيم ومطبوعات آثار الإمام الخميني.
- خوانساري، جمال الدين محمد (١٩٨١ م)، شرح غرر الحكم ودرر الكلم، تقديم وتصحيح وتعليق ميرجلال الدين حسيني ارموي، الطبعة الثالثة، طهران، مطبوعات جامعة طهران.
- خويي، ميرزا حبيب الله (١٩٧٩ م)، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، المصحح سيد ابراهيم ميانجي، طهران، المكتبة الاسلاميه.
- دلشاد طهراني، مصطفى (٢٠٠٣ م)، جمال الحكومة المحمودة، الطبعة الثانية، طهران، دريا.
- _____ (٢٠٠٠ م)، حكومة الحكمة، الطبعة الثانية، طهران، دريا.
- دهخدا، علي أكبر (١٩٩٨ م)، القاموس، الطبعة الثانية، طهران، جامعة طهران.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (د. تآ)، مفردات ألفاظ القرآن، الطبعة الأولى، بيروت، دار القلم.
- رشيد رضا، محمد (د. تآ)، تفسير المنار، الطبعة الثانية، بيروت، دار المعرفة.
- سبحاني، جعفر (٢٠٠٥ م)، تفسير سورة لقمان، قم، معهد الإمام الصادق (ع).
- سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي (١٤٠٠ هـ)، كتاب سليم بن قيس [كتاب السقيفة]، بيروت، دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع.
- شوشتري، شيخ محمد تقى (١٩٩٧ م)، نهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، الطبعة الأولى، طهران، اميركبير.
- الشيخ الحر العاملي، محمد بن حسن (١٤٠٩ هـ)، وسائل الشيعة، المحقق والمصحح مؤسسة آل البيت، الطبعة الأولى، قم، مطبوعات مؤسسة آل البيت.
- صفايي بوشهري، غلامعلي (٢٠٠٥ م)، ترجمة وشرح معني الاديب، الطبعة السادسة، قم، مطبوعات قدس.

- المفيد، ابو عبدالله محمد بن النعمان البغدادي، د. تأ،
الاختصاص، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، قم
مطبوعات جامعه المدرسين.
_____ (١٣٧٧هـ)،
الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، صححه
واخرجه السيد كاظم الموسوي المياموي، طهران، دار
الكتب الاسلامية.
_____ (١٤١٣هـ)،
الكافّة في إبطال توبة الخاطئة، مصحح: زباني نجاد، قم،
مؤتمر الشيخ المفيد.
مكارم شيرازي، ناصر (د. تأ)، التفسير النموذجي بالتعاون
مع المؤلفين، طهران، دار الكتب الاسلامية.
موسوي، عبدالحسين شرف الدين (٢٠٠٧م)، النص
والاجتهاد، الطبعة الرابعة، بيروت، مؤسسة الأعلمي
للمطبوعات.
مبيدي، احمد بن محمد (١٩٩٢م)، كشف الأسرار وعدة
الأبرار، تحقيق علي اصغر حكمت، الطبعة الخامسة،
طهران، انتشارات امير كبير.
نصر بن مزاحم المنقري، ابو الفضل (١٤٠٣هـ)، وقعة
الصفين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، قم،
مكتبة المرعشي النجفي.

بررسی نسبت دین و حکومت بر اساس تحلیل منشأ مشروعیت از منظر نهج البلاغه

ناصر محمدی^{۱*}، سید سراج‌الدین صالحی^۲، کاظم قاضی‌زاده^۳

تاریخ پذیرش: ۱۳۹۹/۱۱/۱۳

تاریخ دریافت: ۱۳۹۹/۰۲/۲۰

۱. دانشیار گروه الهیات دانشگاه پیام نور تهران، ایران
۲. دانشجوی دکتری علوم و معارف نهج البلاغه دانشگاه پیام نور تهران، ایران
۳. استادیار گروه قرآن و حدیث دانشگاه تربیت مدرس، تهران، ایران

چکیده

یکی از مسائل پرمناقشه در میان اندیشمندان مسلمان خصوصاً در دهه‌های اخیر مسئله مشروعیت حکومت و نسبت آن با دین بوده است که در پاسخ بدان برخی معتقدند دین علیرغم دخالت در سیاست، هیچ نسبتی با حکومت نداشته و مشروعیت حکومت مسئله‌ای نیست که دین بدان پاسخ گفته باشد برخلاف دیگر دانشورانی که معتقدند دین به حکومت نیز نظر داشته و به مسئله مشروعیت حکومت نیز پرداخته است، نوشته حاضر با تحلیل منشأ مشروعیت حکومت به‌عنوان اصلی‌ترین نقطه تلاقی مقوله دین و حکومت در پی اثبات این فرضیه برآمده که در این نقطه دخالت دین تام و تمام نیست و نسبت دین و حکومت در این نقطه عموم و خصوص من وجه است، به گونه‌ایی که وجه غیر دینی بر وجه دینی آن غلبه دارد به‌همین منظور با محور قرار دادن نهج البلاغه به‌عنوان بهترین منبع روایی برای تحقیق در این باب و با روش فقه الحدیثی و استفاده از قرائن تاریخی و با فرض دخالت دین در سیاست به معتبرترین ادله‌ی مستنبط از نهج البلاغه استناد کرده و سیره قطعی امیرمومنان علی ع را دال بر مشروعیت دوگانه الهی-مردمی همراه با غلبه وجه مردمی حکومت یافته است.

کلیدواژه‌ها: حکومت، مشروعیت، مقبولیت، مردم‌سالاری، نهج البلاغه.